

## قطع الصلاة بمرور المرأة بين الحقيقة والمجاز

### دراسة فقهية مقارنة

د. فاطمة علي فهد الأحمدى (\*)

#### الملخص

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.. خلال هذا البحث سأتناول موضوع "قطع الصلاة بمرور المرأة بين الحقيقة والمجاز، دراسة فقهية مقارنة"، وجعلت المبحث الأول: التعريف بمفردات البحث، والأصل الشرعي لمسألة البحث. المطلب الأول: "مفهوم قطع، الصلاة، الحكم، الحقيقي، المجازي"، المطلب الثاني: الأصل الشرعي للموضوع البحث، المبحث الثاني: أقوال الفقهاء في قطع الصلاة بمرور المرأة، وحكم قطع الصلاة بين الحقيقة والمجاز، المطلب الأول: أقوال الفقهاء في قطع الصلاة بمرور المرأة، المطلب الثاني: قطع الصلاة بين الحقيقة والمجاز، المبحث الثالث: العلاقة بين الحقيقة والمجاز في تأويل النصوص، والخاتمة تحتوي على النتائج والتوصيات.

(\*) الأستاذ المشارك بكلية الشريعة والأنظمة جامعة الطائف - المملكة العربية السعودية.

## Research Summary

Praise be to Allah, Lord of the Worlds, and prayers and peace be upon our master Muhammad and all his family and companions. During this research I will address the topic of "cutting off prayer by the passage of women between truth and metaphor, a comparative jurisprudential study", and made the first topic: the definition of the vocabulary of the research, and the legitimate origin of the research issue. the first requirement: "the concept of cutting, prayer, judgment, real, figurative", the second requirement: the legitimate origin of the subject of research, the second topic: the sayings of jurists in cutting off prayer by the passage of women, and the rule of cutting off prayer between truth and metaphor, the first requirement: The sayings of the jurists in cutting off the prayer by the passage of the woman, the second requirement: cutting off the prayer between truth and metaphor, the third topic: the relationship between truth and metaphor in the interpretation of texts, and the conclusion contains the results and recommendations.

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

فإن الشريعة الإسلامية في أحكامها ذات مقاصد واضحة وعلل متباينة في كل أبواب الفقه، والفقه عندما يحتضن الأحكام لا يحتضنها مجردة من تلقاء نفسه بل أن الحكم الفقهي الذي يذكره الفقيه أو المجتهد، فإن حكمه هذا بني على أصول شرعية مصدرها ثابت من الكتاب والسنة، ولكن مما لا شك فيه أن تأويل النصوص الشرعية وفهمها واختلاف الفقهاء في فهمها يجعل الحكم في المسألة الواحدة متباين ومختلف، وذلك بما أداه فهم المجتهد من فهم النص وتأويله وتفسيره، ومن الأحكام التي مازال الجدل فيها، حكم قطع الصلاة بمرور المرأة - خاصة - لأن الحديث الوارد عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ وَالْكَلْبُ وَيُقِي ذَلِكَ مِثْلُ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ)<sup>(١)</sup>. أوضح أن الصلاة تقطع بمرور المرأة والكلب، فهل قطع الصلاة بمرور المرأة هنا حقيقة في بطلان الصلاة بالقطع؟ أم أن للقطع معنى آخر، ومن خلال وقوفي على المسألة ظهر لي أهمية الموضوع بما يلي:

١. توضيح أهم سبب لاختلاف الفقهاء، وهو فهم النص الشرعي.
٢. في دراسة المسألة ردّ لشبهة تحقير الإسلام للمرأة وتسويتها بالكلب.
٣. إن الوقوف على فهم نص الحديث يُظهر جلياً مدى ارتباط الفقه بالعلوم الأخرى من اللغة وأصول الفقه ومدى تأثيره على الحكم في المسألة.
٤. في دراسة مثل هذه المسائل فيها دُربة لطالب العلم الشرعي والفقيه المجتهد على كيفية استنباط الأحكام الشرعية.

(١) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب سترة المصلي، حديث، (٥١١).

## قطع الصلاة

وبعد الوقوف على المسألة وجدت من وقف عليها كتعداد لأقوال الفقهاء وتوضيحها في المسألة، دون التحري في حقيقة " القطع " من جانب لغوي وأصولي.

ومن تلك الدراسات:

- ١- إثلاج الصدور في حكم قطع الصلاة بالمرور للشيخ فريح البهلال، دار العاصمة للنشر، وقد كانت الدراسة حديثة لبيان الحكم، وليست فقهية \_ شأن بحثنا \_ ولم يتوقف كذلك على حقيقة حكم القطع.
  - ٢- جاءت المسألة في كتب شروح الفقهاء كالشرح الممتع لابن عثيمين، لكنها جاءت مقتصرة على الأقوال دون التحقق في حقيقة القطع.
- وقد جعلت منهجي في البحث كالتالي:

١- التعريف بالمفردات من الناحية اللغوية والاصطلاحية.

٢- دراسة المسألة الفقهية عند المذاهب الأربعة بالأدلة ومناقشتها.

٣- ذكرت تعليقات الأصوليين في المسألة.

٤- تجاهلت ترجمة أسماء العلم والكتب، حتى لا أنقل الهوامش.

وقد جعلت خطة البحث كالتالي:

\*المبحث الأول: التعريف بمفردات عنوان البحث، والأصل الشرعي لموضوع البحث.

المطلب الأول: مفهوم مفردات العنوان [قطع، الصلاة، الحكم، الحقيقي، المجازي].

المطلب الثاني: الأصل الشرعي لمسألة البحث.

\*المبحث الثاني: أقوال الفقهاء في قطع الصلاة بمرور المرأة، وحكم قطع الصلاة بين الحقيقة والمجاز:

د. فاطمة علي فهد الأحمدى

المطلب الأول: أقوال الفقهاء في قطع الصلاة بمرور المرأة.

المطلب الثاني: قطع الصلاة بين الحقيقة والمجاز.

المبحث الثالث: العلاقة بين الحقيقة والمجاز في تأويل النصوص.

ثم ختمت البحث بخاتمة تعرض أبرز النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

التعريف بمفردات البحث،

والأصل الشرعي لموضوع البحث

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بمفردات البحث:

وفيه خمسة فروع:

الفرع الأول: تعريف قطع:

(قَطَعَ) الشيء يقطعه قَطْعًا، قطعت الثمرة: جددتها، وقطعت الصديق

قطيعة: هجرته، وقطعت الوادي: جزته، وقطع الحدث الصلاة: أبطلها<sup>(١)</sup>.

وقطع الشيء: جزه، الشيء: فصل بعضه عن بعضه الآخر، الصلاة:

أبطلها<sup>(٢)</sup>.

الفرع الثاني: تعريف الصلاة:

لغة: الدعاء<sup>(٣)</sup>، ومنه قوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ

سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾<sup>(٤)</sup>.

واصطلاحًا: أفعال وأقوال معلومة، مفتوحة بالتكبير، مختتمة بالتسليم<sup>(٥)</sup>.

(١) المصباح المنير (قطع) ص ٤١٥.

(٢) الرائد في اللغة (قطع) ص ٦٣٨.

(٣) ينظر: حلية الفقهاء لابن فارس (٦٥)، وانظر: لسان العرب ٤٦٤/١٤ "دع"، المصباح

المنير (٢٨٤).

(٤) التوبة: آية: (١٠٣)

(٥) ينظر: الإقناع للحجاوي ١١٣/١، منتهى الإرادات ٢٤٧/١، حاشية ابن عابدين ٣٥١/١،

مغني المحتاج ١٢٠/١.

### الفرع الثالث: تعريف الحكم

لغة: القضاء والمنع<sup>(١)</sup>.

واصطلاحاً: خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاء أو تخييراً أو

وضعاً<sup>(٢)</sup>.

الاقتضاء: يشمل خطاب الله تعالى المبين للإيجاب والندب والتحرير

والكراهة<sup>(٣)</sup>.

تخييراً: وهو تخيير المكلف بالخطاب بين الفعل والترك، دون ترجيح لأحد

الجانبين على الآخر، ويسمى إباحة، وحرف "أو" ليس للتشكيك بل للتنويع<sup>(٤)</sup>.

وضعاً: الوضع هو الجعل، وهو خطاب الله تعالى المتعلق بجعل الشيء سبباً

لفعل المكلف أو شرطاً أو مانعاً عنه<sup>(٥)</sup>.

### الفرع الرابع: الحقيقي - نسبة إلى الحقيقة -:

الحقيقة في اللغة: مأخوذة من حق يحق حقاً وحقيقة، يقال: حق الشيء إذا

وجب وثبت<sup>(٦)</sup>، واشتقاقه من الشيء المحقق وهو المحكم، يقال: ثوب محقق

النسيج أي محكه، فالحقيقة الكلام الموضوع في موضعه<sup>(٧)</sup>.

والحقيقة اصطلاحاً: عُرِفَت بتعريفات عديدة يختلف اللفظ فيها ولكن تحمل

نفس المعنى، ومنها ما يلي:

(١) انظر: المصباح المنير (حكم) ص ١٢٧، القاموس المحيط (حكم) ص ١٤١٥.

(٢) ينظر: إرشاد الفحول: ص ٦، منهاج الوصول: ص ٤، الوجيز في أصول الفقه ٢٨٧/١.

(٣) ينظر: فواتح الرحموت: ١ / ٥٧، تيسير التحرير: ٢ / ١٣٣.

(٤) ينظر: فواتح الرحموت ١/٥٤، الوجيز في أصول الفقه ١/٢٩١.

(٥) ينظر: فواتح الرحموت: ١ / ٥٤، تيسير التحرير: ٢ / ١٣٠، الوجيز في أصول الفقه

٢٩٢/١.

(٦) ينظر: لسان العرب ١٠/٩٤ مادة فصل الحاء، تاج العروس ٢٥/١٦٩ مادة: حقق.

(٧) ينظر: معجم مقاييس اللغة (٣٢١).

## قطع الصلاة

ما عرفه الآمدي \_ رحمه الله \_ : " هو اللفظ المستعمل فيما وضع له أولاً، في الاصطلاح الذي به التخاطب "(١).

وعرفها السبكي: " لفظ مستعمل فيما وضع له ابتداء"(٢).

الفرع الخامس: المجازي \_ نسبة إلى المجاز \_ :

المجاز في اللغة: مَفْعَلٌ بمعنى فاعل من الجواز، وهو العبور والتعدي، والانتقال من حال إلى حال آخر، يقال: جاوز الموضع جوازاً، وجاز الطرق جوازاً ومجازاً: أي سلكه، وسار فيه(٣).

ويقولون: تجوز في كلامه أي تكلم بالمجاز(٤).

المجاز في اصطلاح الأصوليين: عرفه الآمدي \_ رحمه الله \_ : "هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له أولاً.

وفي الاصطلاح الذي به المخاطبة، لما بينهما من التعلق"(٥).

(١) الإحكام للآمدي ٢٨/١، وانظر: المعتمد للبصري ١٧/١، المستصفى للغزالي ٢٧/١، ولم يختلف المعنى عند علماء البلاغة فعرف الخطيب القزويني الحقيقة: "الكلمة المستعملة في ما وضعت له في اصطلاح التخاطب " تلخيص المفتاح مع شرحه عروس الافراح ١٢١/٢.

(٢) حاشية البنانى على شرح المحلى ٣٠٠/١.

(٣) ينظر: القاموس المحيط فصل الجيم (٥٠٦)، تاج العروس ٧٦/١٥، مادة: جوز.

(٤) انظر: لسان العرب ٣٢٦/٥ مادة: جوز، أساس البلاغة (١٠٤) وسمي اللفظ مجازاً لأنه جاوز مكانه الأصلي وتعداه إلى غيره، ونقل لفظ المجاز إلى الفاعل وهو الجائز أي المنقل لما بينهما من العلاقة، ثم نقل إلى المعنى المصطلح عليه . حاشية الجرجاني ١٤١/١، شرح الكوكب المنير ١٥٣/١.

(٥) ينظر: الإحكام ٢٨/١، ولم يختلف اصطلاح علماء البلاغة عن هذا المعنى فعرفه القزويني: " هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له، في اصطلاح التخاطب، على وجه يصح مع قرينة عدم إرادته " تلخيص المفتاح مع شرحه ١٢٦/٢.



د. فاطمة علي فهد الأحمدى

وعرفها السبكي: " اللفظ المستعمل بوضع ثان لعلاقة "(١).

المطلب الثاني: الأصل الشرعي لموضوع البحث:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ - رحمه الله - عَنْ أَبِي ذَرٍّ - رضي الله عنه - :  
قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ -: « إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي فَإِنَّهُ يَسْرُهُ إِذَا كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ  
مِثْلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ (٢) فَإِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ، فَإِنَّهُ يَقْطَعُ صَلَاتَهُ  
الْحِمَارُ وَالْمَرْأَةُ وَالْكَلْبُ الْأَسْوَدُ »، قُلْتُ: يَا أَبَا ذَرٍّ، مَا بَالُ الْكَلْبِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْكَلْبِ  
الْأَحْمَرِ مِنَ الْكَلْبِ الْأَصْفَرِ؟ قَالَ: يَا ابْنَ أَخِي سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - كَمَا  
سَأَلْتَنِي، فَقَالَ: " الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ شَيْطَانٌ " (٣) (٤).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ -: " يَقْطَعُ الصَّلَاةَ  
الْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ وَالْكَلْبُ وَيُقِي ذَلِكَ (٥) مِثْلُ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ " (٦).

(١) حاشية العطار ٣٩٩/١، لفظ " بوضع ثان " قيد احترز به عن الحقيقة فإنها مستعمله بوضع ثان . شرح الكوكب المنير ١/١٥٤، وانظر: الحقيقة والمجاز في الكتاب والسنة (٧٧)

(٢) مؤخرة الرجل: هو عود في مؤخرة رجل البعير يستند إليها الراكب، انظر: المطلع ١/٨٨، فتح الباري ٤/٦٩، النهاية في غريب الحديث ١/٢٩، (باب: أ، هـ)

(٣) في الشرح الممتع ٣/٣٨٨: «الصحيح أنه شيطان كلاب لا شيطان جن... فالشيطان كما يكون في الجن يكون في الإنس، ويكون في الحيوان، فمعنى شيطان في الحديث، أي شيطان الكلاب، لأنه أخبثها، ولذلك يقتل على كل حال ولا يحل صيده بخلاف غيره، وقال الخطابي في غريب الحديث ٢/١٤١: يقال: "إن سود الكلاب شرارها وعقرها"

(٤) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب سترة المصلي، حديث (٥١٠).

(٥) أي يحفظ من قطع الصلاة.

(٦) تقدم تخريجه.

المبحث الثاني

أقوال الفقهاء في قطع الصلاة بمرور المرأة،

وقطع الصلاة بين الحقيقة والمجاز

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أقوال الفقهاء في قطع الصلاة بمرور المرأة

وفيه أربعة فروع:

الفرع الأول: الأقوال في المسألة:

اختلف الفقهاء في المسألة إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: تبطل الصلاة بمرور كل من المرأة والحمار والكلب الأسود، وهذا

مذهب الظاهرية<sup>(١)</sup>، ورواية عند الحنابلة<sup>(٢)</sup>.

القول الثاني: تبطل الصلاة بمرور الكلب الأسود البهيم<sup>(٣)</sup> فقط، وهو مذهب

الحنابلة<sup>(٤)</sup>.

القول الثالث: أنه لا يقطع الصلاة شيء، وهذا مذهب الحنفية<sup>(٥)</sup>،

والمالكية<sup>(٦)</sup>، والشافعية<sup>(٧)</sup>.

(١) المحلى ٣٢٠/٢

(٢) الإئصاف ٦٥٠/٣، المغني ٩٧/٣، الشرح الممتع ٣٩٢/٣

(٣) الأسود البهيم: هو الذي ليس فيه لون آخر سوى السواد، انظر: الدر النقي ١/٢٦٠، الإئصاف ٦٤٨/٣.

(٤) الإئصاف ٦٥١/٣، منتهى الإرادات ٤٤٠/١، الإقناع ٢٠٢/١.

(٥) بدائع الصنائع ١/٣٩٧، العناية ١/٤١٤، الدر المختار ٢/٣٩٨، رد المحتار ٢/٣٩٨، البحر الرائق ٢/٢٦٦.

(٦) المدونة ١/٢٠٣، تهذيب المدونة ١/٢٨٥، التاج والإكليل ٢/٢٣٦، مواهب الجليل ٢/٢٣٧.

(٧) المهذب ٣/٢٢٤، المجموع ٣/٢٢٩، مغني المحتاج ١/٤٢١.

## الفرع الثاني - الأدلة:

### أولاً: أدلة القول الأول:

١- عن أبي ذر - رضي الله عنه-: قَالَ: قَالَ الرَّسُولُ اللَّهُ - ﷺ -: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي فَإِنَّهُ يَسْرُهُ إِذَا كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلَ آخِرَةِ الرَّحْلِ فَإِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلَ آخِرَةِ الرَّحْلِ، فَإِنَّهُ يَقْطَعُ صَلَاتَهُ الْجِمَارُ وَالْمَرْأَةُ وَالْكَلْبُ الْأَسْوَدُ»، قُلْتُ: يَا أَبَا ذَرٍّ، مَا بَالُ الْكَلْبِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْكَلْبِ الْأَحْمَرِ مِنَ الْكَلْبِ الْأَصْفَرِ؟ قَالَ: يَا ابْنَ أَخِي سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - كَمَا سَأَلْتَنِي، فَقَالَ: " الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ شَيْطَانٌ " (١)(٢).

٢- عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - (يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ وَالْجِمَارُ وَالْكَلْبُ وَيُقِي ذَلِكَ مِثْلَ مُوَجِرَةِ الرَّحْلِ) (٣).

**وجه الدلالة من الحديثين:** أنهما صريحان في أن مرور المرأة والحمار والكلب يقطع الصلاة.

### ثانياً: أدلة القول الثاني:

1- المتقدم من حديث أبي ذر وأبي هريرة رضي الله عنهما .

(١) قال ابن عثيمين في الشرح الممتع ٣/ ٣٨٨: "الصحيح أنه شيطان كلاب لا شيطان جن... فالشيطان كما يكون في الجن يكون في الإنس، ويكون في الحيوان، فمعنى شيطان في الحديث، أي شيطان الكلاب، لأنه أخبثها، ولذلك يقتل على كل حال ولا يحل صيده بخلاف غيره، وقال الخطابي في غريب الحديث ٢/ ١٤١: يقال: إن سود الكلاب شرارها"، وقال ابن تيمية في مجموع الفتاوى ١٩/ ٥٢: "فإن الكلب الأسود شيطان الكلاب والجن تتصور بصورته كثيراً، لأن السواد أجمع للقوى الشيطانية من غيره، وفيه قوة الحرارة."

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

## قطع الصلاة

ووجه الدلالة منهما أنهما يدلان على أن مرور المرأة والحصار والكلب يقطع الصلاة، لكن جاء في المرأة والحصار أحاديث تعارضهما فبقي الكلب الأسود بلا معارض<sup>(١)</sup>. ولفظ «الكلب» وإن كان مطلقاً في حديث أبي هريرة، إلا أنه مقيد بحديث أبي ذر حملاً للمطلق على المقيد<sup>(٢)</sup>.

فالحديثان تعارضاً مع حديث عائشة - رضي الله عنها - أن النبي - ﷺ - (كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ وَأَنَا مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ كَاعْتِرَاضِ الْجِنَاةِ)<sup>(٣)</sup>.  
وأيضاً تعارضاً مع حديث أم سلمة - رضي الله عنها - قالت: كَانَ النَّبِيُّ - ﷺ - يُصَلِّي فِي حُجْرَةِ أُمِّ سَلَمَةَ، فَمَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ أَوْ عُمَرُ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، فَقَالَ بِيَدِهِ، فَرَجَعَ، فَمَرَّتْ زَيْنَبُ بِنْتُ أُمِّ سَلَمَةَ، فَقَالَ بِيَدِهِ هَكَذَا فَمَضَتْ، فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: « هُنَّ أَغْلَبُ »<sup>(٤)</sup>.

**وجه الدلالة من حديث عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما:**

أنهما يدلان على أن مرور المرأة لا يقطع الصلاة، لأن النبي - ﷺ - أتم صلاته ولم يعدها، فلو كان مرور المرأة يقطع الصلاة لأعادها - ﷺ - باعتراض عائشة ومرور زينب - رضي الله عنهما -.

**ثالثاً- أدلة القول الثالث:**

١- عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ وَادْرَعُوا مَا اسْتَطَعْتُمْ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ »<sup>(٥)</sup>.

(١) المغني ٣/ ١٠٠.

(٢) انظر: إحكام الأحكام ١/ ٢٣٢.

(٣) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب سترة المصلي، حديث (٥١٢)

(٤) سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها باب ما يقطع الصلاة (حديث رقم:

٩٤٨)، والحديث ضعيف نصب الراية ٨٥/٢ . قوله "هن أغلب" أي: النساء، فلذلك

ما قبلت البنت الإشارة، وقبلها الابن. قاله السندي في حاشيته على ابن ماجه. ١٣٤//٤٤٤

(٥) أبو داود ١/ ١٩١، حديث (٧١٩)، وضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود ص ٥٩

رقم (٧١٩)

## د. فاطمة علي فهد الأحمد

٢- عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: «أَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - وَنَحْنُ فِي بَادِيَةِ لَنَا، وَمَعَهُ عَبَّاسٌ فَصَلَّى فِي صَحْرَاءَ لَيْسَ بَيْنَ يَدَيْهِ سُنْرَةٌ وَحِمَارَةٌ لَنَا وَكَلْبَةٌ تَعْبَثَانِ بَيْنَ يَدَيْهِ فَمَا بَالِي ذَلِكَ»<sup>(١)</sup>.

**وجه الدلالة من الحديثين:** لفظ الحديثان يدلان على أن الصلاة لا تقطع بمرور الحمار والكلب ولا بمرور شيء آخر.

٣- كذلك استدلووا أيضاً بالأحاديث المتقدمة عن عائشة وأم سلمة وابن عباس - رضي الله عنهم، وهي تدل على أن مرور المرأة والحمار لا يقطع الصلاة.

### الفرع الثالث - مناقشة الأدلة:

#### أولاً: مناقشة أدلة القول الأول:

أن الأحاديث التي استدلووا بها لقطع الصلاة منسوخة،<sup>(٢)</sup> بحديث ابن عباس - رضي الله عنه - في حجة الوداع بمنى: «أقبلت رَاكِبًا عَلَى حِمَارٍ أَتَانِ<sup>(٣)</sup>، وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ تَاهَرْتُ بِالْإِحْتِلَامِ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ - يُصَلِّي بِالنَّاسِ بِمَنْى إِلَى غَيْرِ جِدَارٍ، فَمَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصَّفِّ، فَتَرَلْتُ وَأَرْسَلْتُ الْأَتَانَ تَرْتَعُ، وَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ، فَلَمْ يُنَكِّرْ ذَلِكَ عَلَيَّ أَحَدٌ»<sup>(٤)</sup>، وكان في آخر حياة النبي ﷺ -<sup>(٥)</sup>.

(١) أبو داود ١/١٩١، حديث (٧١٩)، النسائي ٢/٦٥، حديث (٧٥٣)، وانظر ضعيف سنن أبي داود من ٥٨ رقم (٧١٨)

(٢) ينظر: المجموع ٣/٢٣٠، الشرح الممتع ٣/٣٩٠.

(٣) الأتان الحمار الأنتى خاصة، والحمار يقع على الذكر والأنثى. النهاية في غريب الحديث ٢١/١.

(٤) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب: سترة الإمام سترة من خلفه، حديث (٤٩٣)، وصحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب سترة المصلي، حديث (٥٠٤).

(٥) الشرح الممتع ٣/٢٩٠.

## قطع الصلاة

ويجاب عنه بما ذكره \_ أبو زرعه العراقي \_ فقال: " (حديث ابن عباس ليس صريحاً في مخالفة حديث (أبي زر) و(أبي هريرة)، لأن ابن عباس قال: "قَمَرْتُ بَيْنَ يَدَيِ بَعْضِ الصَّفِّ" ولا يلزم منه أنه مرَّ بين يدي النَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم-، ولا الأتان التي كان عليها. والإمام سترة للمؤمنين وإن لم يكن بين يديه سترةً على أن البخاري قد بَوَّبَ عليه [باب: سترة الإمام سترة من خلفه] فيقتضي أنه كان بين يديه سترةً، ولا يلزم من قوله فيه "إلى غير جدارٍ" أن لا يكون ثمَّ سترةً(1) ".

### ثانياً: مناقشة أدلة القول الثاني:

١- حديث عائشة - رضي الله عنها - نوقش بأن الحديث دل على البقاء واللبث وهو يخالف حكم المرور(٢)، وقد فرَّق بينهما في الرجل إذ ينقص مروره ثواب الصلاة دون لبثه(٣).

٢- حديث أم سلمة - رضي الله عنها - نوقش بأن الحديث ضعيف لا تقوم به حجة(٤). وكما أن زينب كانت صغيرة، والحديث يقصد المرأة البالغة الحائض لأن لفظ " المرأة " للبالغ(٥).

### ثالثاً: مناقشة أدلة القول الثالث:

١- حديث: « لا يقطع الصلاة شيء » فاعترض عليه بأن الحديث ضعيف فلا تقوم به حجة(٦)، وإذا قلنا بتحسينه، كما جاء في شرح فتح القدير: " والذي

(1) طرح التثريب ٣٩١/٢، او انظر: المغني ٩٧/٣، الشرح الكبير ٦٥١/٣ .

(٢) المغني ٩٧/٣، الشرح الكبير ٦٥١/٣، الشرح الممتع ٣٩١/٣.

(٣) مجموع الفتاوى ٢١/١٤.

(٤) نصب الرأية ٨٤/٢، نيل الأوطار ١٦/٣، الشرح الممتع ٣٩٢/٣ .

(5) الشرح الممتع ٣٩٢/٣.

(٦) نصب الرأية ٧٥/٢، نيل الأوطار ١٦/٣، المغني ٩٩/٣.

## د. فاطمة علي فهد الأحمدى

يظهر أنه لا ينزل عن الحسن، لأنه يروى من عدة طرق " (١)، فالحديث عام، وأحاديث القطع خاصة، فتقدم (٢).

٢- حديث الفضل بن عباس - رضي الله عنهما - نوقش بأن في إسناده مقالاً (٣)، وإن قلنا بتحسينه، قال النووي: "رواه أبو داود بإسناد حسن" (٤)، فلا حجة فيه، لاحتمال أن الحمار والكلبة بعيدين، فلا يعارض أحاديث القطع، لأن أحاديث القطع محمولة على المرور القريب دون البعيد (٥).

وكما أن الحديث " لم يذكر فيه نعت الكلب، وقد يجوز أن يكون هذا الكلب ليس بأسود، فبقي خبر أبي ذر في الكلب الأسود لا معارض له، فالقول به واجب لثبوته وصحة إسناده" (٦).

٣- حديث عائشة وأم سلمة وابن عباس - رضي الله عنهم -، فقد تقدمت مناقشتها.

### الفرع الرابع - الترجيح:

وبعد استعراض الأقوال والأدلة ومناقشتها، يتضح أن القول الراجح - والله أعلم - هو القول بأن مرور المرأة والكلب الأسود والحمار يقطع الصلاة، وذلك لقوة أدلتهم وسلامتها من المعارضة والمناقشة، وكما أجد بعد دراسة المسألة أن جهابذة الإسلام في الحديث وعلومه حكموا على أدلة عدم القطع بالضعف، قال شيخ

(١) شرح فتح القدير ١/ ٤١٤.

(٢) المغني ٣/ ٩٩، الشرح الكبير ٣/ ٦٥١.

(٣) معالم السنن ١/ ٣٤٨، وانظر: المغني ٣/ ١٠٠.

(٤) المجموع ٣/ ٢٣٠.

(٥) المغني ٣/ ١٠٠، الشرح الكبير ٣/ ٦٥١.

(٦) معالم السنن ١/ ٣٤٨، وانظر: المغني ٣/ ١٠٠.

## قطع الصلاة

الإسلام ابن تيمية " والذين خالفوا أحاديث القطع للصلاة لم يعارضوها إلا بتضعيف بعضهم وهو تضعيف من لم يعرف الحديث، كما ذكر أصحابه أو بأن عارضوها بروايات ضعيفة عن النبي \_ صلى الله عليه وسلم \_ أنه قال " لا يقطع الصلاة شيء " أو بما روي عن الصحابة وقد كان الصحابة مختلفين في هذه المسألة أو برأي ضعيف " (١).

### المطلب الثاني - حكم قطع الصلاة بين الحقيقة والمجاز :

بعد الوقوف على المسألة عند الفقهاء في المطلب السابق، يتعين علينا معرفة معنى القطع للصلاة هنا، هل هو قطع الصلاة ببطانها أم تحمل على معنى آخر؟، فإذا حملنا لفظ " قطع الصلاة " على معناه الحقيقي، فتبطل الصلاة، وإذا حملناه على معناه المجازي \_ والذي يجوز حمله عليه \_ وهو " قطع الخشوع " فلا تبطل الصلاة، وإنما يقل الأجر والثواب، فللعلماء كلام في تأويل المعنى:

١- قال الإمام النووي: (وأما الجواب عن الأحاديث الصحيحة التي احتجوا بها فمن وجهين أحدهما وأحسنهما ما أجاب به الشافعي والخطابي والمحققون من الفقهاء والمحدثين أن المراد بالقطع القطع عن الخشوع والذكر للشغل بها والالتفات إليها لا أنها تفسد الصلاة ... فهذا الجواب هو الذي نعتمده وأما ما يدعيه أصحابنا وغيرهم من النسخ فليس بمقبول) (٢).

٢- قال الحافظ القرطبي : (لما كان الكلب الأسود أشد ضرراً من غيره وأشد ترويعاً كان المصلي إذا رآه اشتغل عن صلاته فانقطعت عليه لذلك وكذا تأول الجمهور قوله) :يقطع الصلاة المرأة والحصار (فإن ذلك مبالغة في الخوف على قطعها وإفسادها بالشغل بهذه المذكورات ذلك أن المرأة تفتن

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية ١٦/٢١ .

(٢) موع ٢٥١/٣ .



د. فاطمة علي فهد الأحمدى

والحمار ينهق والكلب يروع فيتشوش المتفكر في ذلك حتى تنقطع عليه الصلاة وتفسد فلما كانت هذه الأمور تفيد آيلة إلى القطع جعلها قاطعة كما قال للمادح: قطعت عنق أخيك، أي فعلت به فعلاً يخاف هلاكه فيه كمن انقطع عنقه<sup>(١)</sup>

٣- قال ابن الملقن: (المراد بالقطع القطع عن الخشوع والذكر للشغل بها والالتفات إليها لا لأنها تفسد الصلاة فالمرأة تفتن، والكلب والحمار لقبح أصواتهما ولنفور النفس من الكلب، لا سيما الأسود، وكراهة لونه، وخوف عاديته والحمار لحاجته وقلة تأتبه عند دفعه ومخالفته)<sup>(٢)</sup>.

٤- قال ابن تيمية: (الجميع يقطع، وأنه يفرق بين المار واللابث، كما فرق بينهما في الرجل في كراهة مروره دون لبثه في القبلة إذا استدبره المصلي، ولم يكن متحدناً، وأن مروره ينقص ثواب الصلاة دون اللبث)<sup>(٣)</sup> مؤكداً بذلك أن المراد بالقطع هما نقص الثواب في الصلاة وليس إبطالها.

٥- جاء في كتاب المهذب في أصول الفقه المقارن<sup>(٤)</sup>: [التأويل<sup>(٥)</sup> مقبول معمول به إذا تحقق مع شروطه:

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ١٠٩/٢

(٢) الإعلام بفوائد عمدة الأحكام لابن الملقن ٣/٣٢٢.

(٣) القواعد النورانية لابن تيمية ١٠/١ .

(٤) المهذب في أصول الفقه المقارن ٣/١٢٠٧.

(٥) التأويل في اصطلاح الأصوليين: صرف الكلام عن ظاهره إلى معنى مرجوح يحتمله لقرينة تدل عليه. انظر: إحكام الفصول في أحكام الأصول للباقي ١٧٢، وعرف ابن قدامة التأويل: "والتأويل صرف اللفظ عن الاحتمال الظاهر إلى احتمال مرجوح لاعتضاده بدليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي دل عليه الظاهر " روضة الناظر (١٥٧).

## قطع الصلاة

**الشرط الأول:** أن يكون المتأول من أهل الاجتهاد<sup>(١)</sup>، لئلا يؤله من لا علم عنده حسب علمه القاصر أو حسب هواه فيفضل ويُضل.

**الشرط الثاني:** أن يكون المعنى الذي أول إليه اللفظ من المعاني التي يحتملها اللفظ.

**الشرط الثالث:** أن يقوم التأويل على دليل صحيح، يصح به الصرف إلى المعنى المأول إليه، لأنه إذا لم يبين دليله، كان ادعاه مجرد دعوى لا تقبل. [و قال: ولم يزل العلماء في كل عصر منذ عهد الصحابة \_ رضي الله عنهم \_ إلى زماننا هذا عاملين به من غير أن ينكر عليهم أحد، فقد أول حديث " يقطع صلاته الحمار والمرأة والكلب الأسود" أن المراد بالقطع هنا: نقص الصلاة وليس إبطالها، فهي تقطعه عن الخشوع والذكر للشغل بها والالتفات إليها]<sup>(٢)</sup>

وقال السرخسي \_ بعدما أورد بعض المسائل الخلافية في تردد الألفاظ بين الحقيقة والمجاز \_ : " وهذا الحكم في كل لفظ محتمل للحقيقة والمجاز أنه إذا تعذر حمله على الحقيقة يحمل على المجاز لتصحيح الكلام"<sup>(٣)</sup>.  
وقال الغزالي: " ويشبه أن يكون كل تأويل صرفاً للفظ عن الحقيقة إلى المجاز"<sup>(٤)</sup>.

\*\*

(١) والتأويل لا يكون إلا لأهله من أهل الاجتهاد، فقد قال الشاطبي: "إنما تحصل درجة الاجتهاد لمن اتصف بوصفين، أحدهما: فهم مقاصد الشريعة على كمالها، والثاني: التمكن من الاستنباط بناء على فهمه فيها " الموافقات ٤/١٠٥.

(٢) المهذب في أصول الفقه المقارن ٣/١٢١٢.

(٣) أصول السرخسي ١/١٩٩.

(٤) المستصفى ١/٣٨٧.

### المبحث الثالث

#### العلاقة بين الحقيقة والمجاز في تأويل النصوص

١- ذكر الأصوليون أن هناك شبهاً بين الحقيقة والنص الشرعي من حيث الثبوت، وشبهاً بين استنباط الحكم بطريق القياس على النص الشرعي، وبين ترتب المجاز على الحقيقة، حيث قال البيهقي: " إن مثال المجاز من الحقيقة، مثال القياس من النص"<sup>(١)</sup>، فكما أن النص لا يعرف إلا بالتوقيف، ولكن يمكن أن يوقف على حكم الفرع من غير توقيف بسلوك طريقه، وهو التأمل في النص، واستخراج الوصف المؤثر، فإذا وجد ذلك في الفرع يعدى الحكم إليه، فكذلك الحقيقة لا يمكن أن تثبت في محل إلا بالسماع من أهل اللغة، ولكن المجاز يمكن أن يثبت في محل بالتأمل في طريقه من غير سماع، وهو التأمل في محل الحقيقة، واستخراج المعنى اللازم له، فإذا وجد في محل آخر يجوز أن يستعار اللفظ له، فيصح هذا من كل متكلم كما يصح القياس من كل مجتهد، إلا أن المعتبر في القياس المعاني الشرعية، وفي المجاز المعاني اللغوية<sup>(٢)</sup>.

٢- من صور ورود الحقيقة والمجاز عند الأصوليين:

أن تكون الحقيقة مستعملة، والمجاز مستعمل كذلك، فالاعتبار هنا عند الأصوليين إجماعاً<sup>(٣)</sup> الحقيقة دون المجاز، لأن الأصل في الكلام الحقيقة، ولا يصار إلى المجاز إلا بقريضة صارفه.

(١) أصول البيهقي مع كشف الأسرار ٦٤/١.

(٢) ينظر: كشف الأسرار للبخاري ٦٤/١، الكافي شرح البيهقي ٢٥٥/١، وانظر: التردد بين الحقيقة والمجاز عند الأصوليين ٣٣٨ بحث منشور في مجلة الزهراء

(٣) ينظر: البحر المحيط ١٠٢/٣، شرح العضد على المختصر ٥٥/١، التمهيد في أصول الفقه ٨٧/١.

## قطع الصلاة

قال أبو الحسين البصري: "اعلم أن الخطاب إذا كان يستعمل في شيء على سبيل الحقيقة، ويستعمل في شيء آخر على سبيل المجاز، وتجرد عن قرينة، فالواجب حمله على حقيقته دون المجاز، لأن الغرض به الإفهام والمخاطب إنما يفهم من الخطاب حقيقته، ويحتاج إلى قرينة لفهم مجازه، فلو كلفه الله تعالى أن يفهم منه المجاز من غير قرينة، لم يكن قد جعل له السبيل إلى ما كلفه"<sup>(1)</sup>.

٣- من أقسام المجاز عند الأصوليين "مجاز النقص والزيادة": ومداره على وجود زيادة أو نقص يغيران الإعراب، ويمثلون للنقص بقوله تعالى: {وأسأل القرية}<sup>(٢)</sup>:

والمراد أهل القرية، ويمثلون للزيادة بقوله تعالى: {ليس كمثله شيء}<sup>(٣)</sup> ويقولون أن الكاف زائدة والمراد ليس مثله شيء<sup>(٤)</sup>.

ولا أجد إلا أن مسألتنا تدخل تحت مجاز النقص، فيكون تقدير الحديث: "يقطع الخشوع في الصلاة .. والله تعالى أعلم.

\*\*

(1) المعتمد في أصول الفقه ٣٤٤/٢ .

(٢) سورة يوسف آية: ٨٢ .

(٣) سورة الشورى آية: ١١ .

(٤) ينظر: المجاز عند الأصوليين بين المجزيين والمانعيين ٣٩/٩ .

د. فاطمة علي فهد الأحمدى

### الخاتمة

في ختام هذا البحث، أحمد الله تعالى أن وفقني لإتمامه، والذي من خلال دراستي له توصلت إلى ما يلي:

- ١- إعمال النصوص الشرعية واجب في الأحكام الفقهية.
  - ٢- أن الأخذ بالحديث واجب مع صحة إسناده.
  - ٣- الجمع بين النصوص في الأحكام الفقهية أولى من دعوى النسخ، والاستدلال بالضعيف المعارض.
  - ٤- أن مرور المرأة يقطع الصلاة لصحة ورجحان القول في المسألة.
  - ٥- قد يتردد اللفظ الواحد بين الحقيقة والمجاز في النصوص الشرعية، وترجيح أحدهما يرجع لقرينة شرعية أو عقلية أو قرينة ظاهرة.
- وأوصي الباحثين في الأحكام الفقهية، بدراسة أسباب الخلاف في فهم النصوص الشرعية والتي يترتب عليها الخلاف الفقهي في كثير من الفروع والمسائل الفقهية. وكما أن الوقوف على مثل هذه المسائل الدقيقة، ينمي ملكة الفقه والفهم عند طالب العلم الشرعي.

\*\*

المراجع والمصادر

القرآن الكريم.

١. إحكام الأحكام لابن دقيق العيد، مطبعة السنة المحمدية، ط ١ .
٢. إحكام الفصول في أحكام الأصول. لأبي الوليد الباجي .المحقق: عبد المجيد تركي. الناشر: دار، ط ٢.
٣. الإحكام في أصول الأحكام للآمدي، المكتب الإسلامي، بيروت، تحقيق: عبدالرازق عفيفي.
٤. إرشاد الفحول لمحمد الشوكاني، دار الكتب، ط ١.
٥. أساس البلاغة، للزمخشري، محمود بن عمر، دار الكتب العلمية، ط ١.
٦. أصول البيهقي، علي البيهقي، دار الكتب العلمية، ط ١.
٧. أصول السرخسي لأحمد السرخس، تحقيق: الأفغاني، دار إحياء المعارف.
٨. الإعلام بفوائد عمدة الأحكام لابن الملقن، مطبعة الحلبي، القاهرة.
٩. الإقناع للحجاوي، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
١٠. الإنصاف للمرداوي علاء الدين علي بن سليمان، تحقيق: عبدالله التركي، هجر للطباعة والنشر، القاهرة.
١١. البحر الرائق لابن نجيم المصري، دار الكتب العلمية، ط ١.
١٢. البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين الزركشي، ط: ١، ١٤١٤ هـ دار الكتب.
١٣. بدائع الصنائع، للكاساني - دار الكتب العلمية - الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
١٤. تاج العروس لمجموعة من المحققين، نشر دار الهداية.

د. فاطمة علي فهد الأحمد

١٥. التاج والإكليل للمواق، محمد بن يوسف، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٦. التردد بين الحقيقة والمجاز عند الأصوليين، بحث منشور في مجلة الزهراء.
١٧. تلخيص المفتاح لمحمد الغزويني، دار المدينة العلمية، مكتبة المدينة.
١٨. التمهيد في أصول الفقه المؤلف: محفوظ بن أحمد الكلوزاني؛ المحقق: أبو عمشة - محمد بن علي.
١٩. تهذيب المدونة: خلف بن أبي القاسم؛ المحقق: محمد أمين.
٢٠. تيسير التحرير، محمد أمين المعروف أمير بادشاه الحنفي، الناشر: مصطفى الحلبي.
٢١. حاشية ابن عابدين (رد المحتار)، تحقيق: حسام فرفور، بيروت.
٢٢. حاشية البناني على شرح الجلال المحلي، للبناني، دار الفكر.
٢٣. حاشية السندي على سنن ابن ماجه، محمد السندي، دار الجيل، بيروت.
٢٤. حاشية العطار على شرح الجلال المحلي لـ حسن العطار، دار الكتب العلمية.
٢٥. الحقيقة والمجاز في الكتاب والسنة وعلاقتها في الكتاب والسنة، رسالة ماجستير، حسام عفانة، جامعة أم القرى.
٢٦. حلية الفقهاء: أحمد بن فارس القزويني، المحقق: عبد الله التركي؛ الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع - بيروت.
٢٧. الدر المختار، محمد الحصكفي، دار الكتب العلمية.
٢٨. الدر النقي لابن المبرد، يوسف حسن، تحقيق: رضوان مختار، دار الكتب العلمية.
٢٩. الرائد في اللغة، جبران مسعود، دار العلم للملايين.
٣٠. روضة الناظر: موفق الدين ابن قدامة، دار الكتب العلمية، بيروت.

## قطع الصلاة

٣١. سنن ابن ماجة ، لأبي عبدالله محمد القزويني، تحقيق: محمد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.
٣٢. سنن أبي داود، لأبي داود السجستاني - المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية، صيدا - بيروت-.
٣٣. سنن النسائي، أحمد بن علي النسائي، طبعة الرسالة.
٣٤. شرح العضد المختصر لابن الحاجب، مجموعة من المحققين.
٣٥. شرح الكوكب المنير لابن النجار محمد بن أحمد، تحقيق: الزحيلي، مكتبة العبيكان.
٣٦. الشرح الممتع لابن عثيمين، دار ابن الجوزي.
٣٧. شرح فتح القدير لابن الهمام، الطبعة العلمية.
٣٨. صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل البخاري - المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر - دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) - الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
٣٩. صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج النيسابوري - المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء التراث العربي - بيروت -.
٤٠. ضعيف سنن أبي داود للألباني، محمد ناصر، المكتب الإسلامي.
٤١. طرح التثريب لأبو زرعة العراقي، دار إحياء التراث، ط ١.
٤٢. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين أحمد الكافي، المكتبة العصرية.
٤٣. غريب الحديث للخطابي: أبو سليمان، حمد محمد، دار الفكر، ط ١.
٤٤. فتح الباري: أحمد بن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية.
٤٥. فواتح الرحموت: عبد العلي اللكنوي، دار الكتب العلمية.



د. فاطمة علي فهد الأحمد

٤٦. القاموس المحيط: محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة، ط١.
٤٧. القواعد النورانية لابن تيمية: أحمد بن عبدالحليم، تحقيق محمد الفقي، القاهرة، ط١.
٤٨. الكافي في شرح البيهقي، المؤلف: الحسين بن علي بن حجاج، المحقق: فخر الدين سيد دكتوراه) الناشر: مكتبة الرشد للنشر.
٤٩. كشف الأسرار للبخاري عبد العزيز أحمد محمد، دار الكتاب، بيروت .
٥٠. لسان العرب، جمال الدين ابن منظور، دار صادر، بيروت .
٥١. مجموع الفتاوى لابن تيمية، جمع عبد الرحمن بن قاسم، دار المصرية
٥٢. المجموع للنووي، دار الفكر، بيروت.
٥٣. المحصول للرازي، محمد بن عمر، تحقيق: طه جابر، مؤسسة الرسالة. الطبعة: الثالثة.
٥٤. محلى ابن حزم، علي بن أحمد، المحقق: عبدالغفار البنداري، دار الفكر - بيروت .
٥٥. المدونة الكبرى، مالك بن أنس، وزارة الأوقاف، مطبعة السعادة.
٥٦. المستصفي للغرالي، طبعة: دار الفكر.
٥٧. المصباح المنير: أحمد بن محمد الفيومي، دار الكتب العلمية، بيروت.
٥٨. المطلع على دقائق زاد المستنقع للحام، عبدالكريم بن محمد، كنوز اشيبيليا، الرياض.
٥٩. معالم السنن: أبو سليمان حمد بن محمد، المعروف بالخطابي الناشر: المطبعة العلمية - حلب. الطبعة: الأولى.
٦٠. المعتمد للبصري أبي الحسن، تحقيق: محمد حميد، دمشق .
٦١. معجم مقاييس اللغة لابن فارس، مطبعة الحلبي، القاهرة .

## قطع الصلاة

٦٢. مغني المحتاج، للخطيب الشربيني - دار الكتب العلمية - الطبعة: الأولى،  
١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
٦٣. المغني لابن قدامة: أبو محمد موفق الدين، دار الفكر بيروت، الطبعة  
الأولى.
٦٤. المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم للقرطبي، أحمد بن عمر، دار ابن  
كثير، بيروت.
٦٥. منهاج الوصول للبيضاوي: عبدالله بن عمر، دار الكتب العلمية، بيروت.
٦٦. المهذب في علم أصول القه المقارن: عبدالكريم النملة، مكتبة الرشد، ط ١.
٦٧. الموافقات للشاطبي، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية.
٦٨. مواهب الجليل للحطاب، محمد بن محمد، دار الفكر، ١٩٩٢ م.
٦٩. نصب الراية: عبد الله الزيلعي، المكتبة الوقفية، طبعة الأوقاف السعودية.
٧٠. النهاية في غريب الحديث لابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات الناشر:  
المكتبة العلمية - بيروت.
٧١. نيل الأوطار للشوكاني، دار الفكر، بيروت.
٧٢. الوجيز في أصول الفقه: محمد الزحيلي، الطبعة الثانية.

\* \* \*